النحو الجديد بين إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف تحليل ومقارنة

الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم خليفه الشوشتري (التوستري) (الكاتب المسؤول)
قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة الشهيد بهشتي – طهران/ إيران
الباحث. محمد رضا غفاري
قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة طهران/ إيران

The Comparison and Analysis of Ibrahim Mostafa's "Ehya al-nahw" and Shoghi Zyf's "Tajdid al-nahw"

Prof.Dr. Mohammed Ibraheem Khalefaa (Altussatri) (Author responsible)
Arabic Department\ Bahashti University-Tahran\ Iran
Researcher. Mohammed Ridha Guffari
Arabic Department\ Tahran University\ Iran
m-khalifeh@sbu.ac.ir m.reza.ghaffari65@gmail.**com**

Abstract

The syntax combined with other sciences such as Logic and Philosophy and applying a variety of analogies, interpretations, understandings and paraphrases made some people to think about the idea of getting rid of these complex issues and trying to simplify and re-edify them. Ibn Maza Qurtubi was one the first people who criticized the old syntax in his book "al-Rad ala al-Nohat".

This article, based on a review on Shoghi Zyf's "Tajdid al-nahw" and Ibrahim Mostafa's "Ehya al-nahw" and a comparison between them using a descriptive or an analytical approach, is trying to show how successful they were in implementing their method. We have found that Shoghi Zyf was only managed to offer a new category of the content, merged, deleted and transferred some issues. His statements were sometimes contradictory and he failed to implement his method. Mustafa Ibrahim's achievements could be seen in his theoretical and systematic thoughts. He had the courage to criticize the old-style syntax but he was generally influenced by the ideas of Ibn Maza and not successful in many of his own ideas.

Key words: Tajdid al-nahw, Ehya al-nahw, Ibrahim Mostafa, Shoghi Zyf

الملخص:

إن امتزاج علم النحو مع علوم أخرى كالمنطق والفلسفة من جهة واستخدام أنواع الأقيسة والتعليلات والتقديرات فيه من جهة أخرى أدى الى اتخاذ خطوات لتسهيله وتجديده تتطلع الى التخلص من هذه المسائل النحوية المعقدة. وأول من قام بهذا بشكل رسمي علني هو ابن مضاء القرطبي الذي انتقد النحو القديم وذلك في كتابه" الرد على النحاة ."إن هذه المقالة تحاول من خلال النقد ودراسة كتابي" تجديد النحو لشوقي الضيف"و"إحياء النحو لإبراهيم مصطفى"، معتمدة على أسلوب توصيفي –تحليلي أن تبين مدى توفيق مؤلفيهما في تطبيق منهجهما النحوي. ما وصلنا إليه هو أن شوقي الضيف قد استطاع أن يقدم تبويبا جديدا من القضايا وما قام به هو حذف عدة من المباحث وإدغامها ونقلها من مكان الى الآخر وأنه أصيب في بعض أقواله بنوع من التناقض ولم يوفق في تطبيق منهجه الذي كان يدعو إليه. هذا وإن إنجاز إبراهيم مصطفى يتمثل في أفكاره النظرية والمنهجية والجرأة التي يتحلى بها في نقد النحاة القدماء إلا أنه متأثر من آراء ابن مضاء ولم يحصل على توفيق يذكر في الكثير من أفكاره النحوية.

الكلمات الرئيسية: تجديد النحو، إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف.

المقدمة:

مرّ النحو العربىّ بمراحل زمنية كثيرة، وانتقل بين العلماء من جيل إلى جيل حتى استوى علما كاملا، وقد اتّسم بعدة سمات منها القياس والتعليل وتأثره بالمنطق والفلسفة كما شابته عدة عيوب شخصها بعض الدارسين فى أمور أبرزها كتب النحو ومناهج النحاة والمادة النحوية.

وقد نبّه بعض النحاة قديما وحديثا على هذه العيوب، ودعوا إلى تجنبها، فألفوا كتبا مختصرة فى النحو، ونقدوا بعض النحاة الذين سيطر على تفكيرهم المنطق والفلسفة، ولعل أهم المحاولات القديمة محاولة ابن مضاء القرطبى (٥٩٢هـ) فى كتابه (الردّ على النحاة)، فدعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل ورفض باب التنازع وإلغاء التعليل والقياس. وفى العصر الحديث ظهرت محاولات كثيرة لتيسير النحو العربىّ وتخليصه مما شابه من عيوب، فألفت كتب دعت إلى إلغاء بعض أبواب النحو ودمج بعضها الآخر بغيره من الموضوعات.

ومن الكتب الهامة التى ظهرت كتاب (إحياء النحو) موضوع الدراسة، الذى ألّفه الأستاذ المصرى إبراهيم مصطفى، وهو كتاب قيِّم فيه آراء مبتكرة وجريئة لكنها لا تخلو من النقد، الآخري كتاب شوقي ضيف، تجديد النحو، الذي جاء بعد ابراهيم مصطفى وهو من أهم رُوّاد الحركة التيسيرية في العصر الحاضر، لما له من إسهامات ومشاريع بسّطت من علم النحو القديم للمبتدئين والمتخصصين معا. وجاء هذا البحث؛ ليُسلِّط الضوء على كيفية معالجة قضايا التجديد عند هذين العلمين من أعلام العربي المعاصر في مقام المقايسة وذلك من خلال عرض أهم ما جاء في كتابيهما المذكورين آنفا، يعالج أهم ما جاء فيهما معالجة تحليلة موضوعية نقدية.

وما نرنو اليه في المقال الاجابة الى أسئلة بالتحديد هي:

١- هل استطاع شوقي ضيف وابراهيم مصطفى أن يحققا شيئا من الطريقة النحوية التي كانا يدعوان اليها وما هي السلبيات والايجابيات في مشروعهما التجديدي؟

٢- هل هناك فرق بين منهجهما في نقد النحو القديم أم لا؟

الأصول التي بنى عليها شوقي ضيف آراءه في تجديد النحو وتسهيله:

- إعادة تنسيق أبواب النحو
- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي
- إهمال الإعراب ما لم يفد شيئا في صحة الكلام وسلامة النطق
- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو
- حذف الكثير من الزوائد في أبواب النحو
- اضافات متنوعة في بعض الأبواب النحوية.(ضيف شوقى،١٨٩٠/١١)

يتمثل كتاب " تجديد النحو لشوقي ضيف" في ثلاثة أصول وهي:

أولا: إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يستغني عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية.

ثانيا: استضأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه، وبمقترحات لجنة المعارف سالفة الذكر وقرارات مؤتمر المجمع اللغوي، وهو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية. ورأيت في أن يقال فيها جميعا محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر. كما رأيت إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يقال مثلا: الجملة خبر محلها الرفع بل يكتفيي بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت وجملة الحال وجملة الصلة وجواب الشرط.

ثالثا: أن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة نطقها، ويتضح ذلك في إعراب النحاة كلمة "أنْ" المخففة – في رأيهم – من "أنَّ" الثقيلة وأختها "كأنْ" المخففة وإعراب لاسيما، وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامة والخبرية وأدوات الشرط الإسمية.

نعم هكذا يرى شوقي ضيف أن الاعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا لم تكن إليه حاجة. هكذا إنه يلغي اعراب لاسيما وكم الاستفاهمية والخبرية وأدوات الشرط الاسمية وعض أدوات الاستثناء ويلغي إعراب أن المخففة من أن الثقيلة وكأن المخففة.

في رأيه أن هو أداة ربط لا أكثر ولا أقل وليست ناصبة ولا رافعة. ما لاسيما فإن النحاة قد تكلف في إعرابها ويستخلث من الأراء التي قيلت عن لاسيما أن ما بعد لاسيما يستطيع أن يكون مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا، إذن ففيم كل هذا العناء وما بعدها يجوز فيه الرفع و النصب والجر؟

يقول في أدوات الاستثناء (ما خلا، ماعدا، ما حاشا، غير، سوى): إن النحاة أسرفوا على أنفسهم في إعرابها بل كلها أدات للاستثاء وما بعدها منصوب وهذا أوضح في الإعراب وأدخل في المنطق.

اما عن "غير" فإنه يرفض الاراء المتعددة عنها ويختار رأي أبي علي الفارسي ويقول أنها في مثل جاء القوم غير زيد إنما هي حال وليست مستثنى منصوبا وفي النفي إنها صفة وكذلك إن كانت مجرورا كقوله تعالي: صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم" وينبغي أن نأخذ بهذه الإعراب السهل للفظ " غير" ونخرجها من باب الاستثناء ومثلها في هذا الحكم "سوى". فإن شوقي ضيف سعد "سوى" للقصر والتخصيص ولا يعدها من باب الاستثناء. إنه يحذف كم الخبرية والاستفاهمية بذريعة صعوبتهما وعدم الجدوى فيهما ولا يطوي تراكيب أسما الشرط في طي النسيان! (ضيف شوقي،١٨٩٠/٢٦)

هذا وإن شوقي ضيف قام في مشروعه النحوي هذا الى جانب آخر من تغييرات لايمكن عدها جذرية وأنه يحذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وشروط فعل التعجب وقواعد اسم الآلة واسم التصغير وحذف شروط صيغه وقواعده العسرة أو شديد العسرة مع أمثلتها التي لانستعملها اليوم وكذلك حذف ما يتقدم فيه المبتدأ على الخبر وجوبا أو بالعكس وإعمال "ليت" بدون أخواته مع ما الكافة والمبتدأ الوصفي والتحليل النحوي لـ (لا ول ولا قوة الله بالله " والأحوال الأربعة التي ذكرها النحاة للمفعول معه والى غير ذلك من القضايا النحوية التي حذفها بغية التسهيل والتجديد في النحو.(المصدر نفسه/٥)

ولأجل تقييم الكتاب فلا بد لنا أن نلقي نظرة عابرة على الكتاب – لأن الدخول في التفاصيل لا يمكن في مجال المقال وربما لا يكون ضروريا–فالكتاب موزع على مدخل وستة أقسام: قسمان للصرف وأربعة أقسام للنحو. وقد بين د. ضيف في المدخل أسس تجديد النحو في الكتاب وتوالت في أقسامه الإضافات الفرعية، فقد أضاف في فاتحة القسم الأول الصرفي منه قواعد لنطق الحروف وصفاتها وحركاتها وما يداخلها من التشديد والتنوين والمد والإدغام والإبداع مع عرض مواضع ألف القطع وألف الوصل.

ورأى ضيف أن معرفة ذلك كله ضرورية لنطق الكلمات وحروفها في العربية نطقا سليما، وأضاف إلى هذا القسم الصرفي الأول في الكتاب وعرضه فيه لأقسام الفعل: جداول تصريفه مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد، حتى يتمثل دارس النحو هذين النوعين من التصريف تمثلا حسنا.

وفي القسم الصرفي الثاني الخاص بتقسيمات الاسم وتصاريفه أضاف ضيف "الاستعلامات المتنوعة لتاء التأنيث اللفظي والفرق بين نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الافعال الخمسة، كما أضفت اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والمصدر الصناعي، إلى غير ذلك من استعلامات وصيغ مهمة، ووضعت في هذا القسم باب المضاف والمضاف إليه وباب المتبوع والتابع: نعتا وعطفا وتوكيدا وبدلا ليستقر في ذهن دارس النحو ان هذين البابين من أبواب الأسماء المفردة لا من أبواب الجمل.

وأضفت في القسم الثالث الخاص بالمرفوعات إلى باب المبتدأ والخبر صيغا مستعملة قلما اهتم بها النحاة وتدور على الالسنة وفيها يربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية بالألف والواو. وفي باب الفاعل أوضحت جواز التذكير والتأنيث للفعل إذا كان الفاعل جمع تكسير للذكور أو الأناث، كما أوضحت وجوب تأنيث الفعل وإفراده مع جمع ما لا يعقل وعادة لا تهتم كتب النحو ببيان ذلك، وأضفت بيان حذف الفاعل أحيانا وكيف أنه قد يأتي مجرورا لفظا ومحله الرفع وأيضا أن الفاعل قد يكون جملة ومثله نائب الفاعل وذكرت طائفة من الأفعال المستعملة بصيغة الفعل المبني للمجهول".

وفي القسم الرابع الخاص بالمنصوبات أضاف د. ضيف إلى باب المفعول به "كاد وأخوتها" و"ظن وأخواتها" و"أعلم وأخواتها" كما أضاف مفعولات تأتي منصوبة وحقها الجر وأخرى تأتي مجرورة لفظا وحقها النصب.

وفي باب المستثنى أوضح الفرق بين "إلا" أداة للاستثناء و"إلا" أداة للحصر وأخرجت من الباب "غير وسوى" ليطرد إعرابها في صيغهما المستعملة. وأضاف "كان وأخواتها" إلى باب الحال ونسقت باب التمييز مدمجا فيه صيغ الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد وصيغة الاختصاص. كما أدمجت في باب النداء صيغ الترخيم والاستغاثة والندبة.

وأضاف في القسم الخامس الخاص بالتكملات في باب الممنوع من الصرف صيغة أخر جمعا لأخرى وصيغ أُحاد ومَوْحد إلى عُشَار ومَعْشر وفتحت بابا لعمل المصدر والمشتقات وبابا ثانيا لحروف الزيادة جارة وغير جارة.

وخصص ضيف القسم السادس كله للإضافات لأبواب مهمة بدأها ببابين للذكر والحذف في عناصر الصيغة العربية، وللتقديم والتأخير وفي تلك العناصر، ثم أضاف بابا للجملة الأساسية، وبابا لأنواع الجمل وقد قسمتها تقسيما جديدا: جملا مستقلة قائمة بنفسها وجملا خاضعة غير مستقلة ترتبط بكلمة أو جملة قبلها في الكلام ولا تستقل عنها أي استقلال.

وأكد د. ضيف أنه بهذا الكتاب حقق أملا طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد يذلّله ويبسطه ويعين على تمثل قواعده واستكمال نواقصه.

الكتاب جاء في قسمين أولين بأقسام الفعل والاسم وتصاريفهما المتنوعة وقد حذف فيه من أقسام النحو التالية ثمانية عشر بابا فرعيا اكتفاء باستيفاء أمثلتها في الأبواب الباقية وحذف كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق والأداء ووضع ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المبهمة تجمع أمثلتها جمعا بينا وطرح الزوائد والفضول التي كانت عالقة بالأبواب. وأضاف أبوابا جديدة كما أضاف كثيرا من الدقائق المهمة في الصياغة العربية.(ضيف شوقي، ١١/١٨٩٠)

دراسة طريقة شوقي ضيف النحوية وآراءه من خلال كتابه "تجديد النحو"

١- إن شوقي ضيف قد قام في كتابه بالتقسيمات الجديدة وحذف بعض القضايا النحوية وحذف الإعراب المحلي والتقديري ولم ينتبه انتباها الى المباحث الصرفية بل نقل عدة قضايا صرفية الى علم التجويد. فانطلاقا من هنا معالجته للقضايا لم تكت جذرية ولم يحقق شيئا جديدا بل صنيعه هو تغييرات ظاهرية أحدثها في الكتاب.

٢- ما قال عن عمل "إن" المصدرية و "أن" المقدر أو المستتر بعد "فاء" السببية أو "واو" المعية هو في هذا يحذو حذو ابن مضاء القرطبي ويعتقد جازما أن ليست هناك أي ضرورة تدعو اليها.

٣- طريقة شوقي ضيف عند تحليل الموضوعات لم يكن صالحا للتطبيق والتحقق. على سبيل المثال انه لم يستطع أن ينقذ نفسه من أثر " العامل" ورغم أنه انتقده انتقادا لاذعا ودعا الى إلغائه ولكن يضطر الى قبوله في حديث آخر. هذا وأنه لم يستطع أن يحقق مبدأ التجانس بين الأبواب النحوية ومثال ذلك الفعل المضارع الذي كان قد ذكره في مبحث التجانس. ما يلفت النظر أنه يعدل في الكثير من الأحيان عن أرائه عند التطبيق وما كان قد سماه بشبه الجمله لا نرى حديثا عنه.

ما يقول عن الحذف والذكر يعد ناقضا أساسيا لمنهجه يعني منع التأويل والتقدير في العبارات والصيغ وذلك الأصل الذي يعتقد به ويوكد عليه نفسه. ووصل به الأمر الى أن يصرف عن بعض أقواله في مقدمته على كتاب "الرد على النحاة" وذلك في ظل ما يريد به تجديد النحو.

في حديثه عن الفاعل عقد عنوانا باسم (حذف الفاعل)، وذكر فيه أن الأصل أن كل فعل لابد له من فاعل، إما اسم ظاهر أو ضمير مستتر أو بارز، غير أنه جاء في اللغة فعلان يليهما فاعل واحد، مثل (أقبل وتكلم زيد)، فزيد فاعل للفعل الثاني وضيف هنا خالف رأيا سابقا له يقول: "ليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل.."، ومن ثم فلا يوجد فعل بدون فاعل، ولا يحذف الفاعل، وإنما يكون ضميرا مستترا في الفعل.

وأما (لات) الواردة مرة واحدة في القرآن الكريم فقد رأى أنها حرف لنفي الظرف، وتدخل فيما أسماه بـ(شبه الجملة)، وأما (ما) التي ورد لها أكثر من نموذج قرآني فقد رأى أن ما بعدها مبتدأ مرفوع وخبر منصوب بنزع الخافض وليس بتأثير من (ما).

وتعليله لنصب الخبر مع (ما) بنزع الخافض غير مقبول؛ لأن الأصل في الخبر أن يأتي بدون خافض، ثم يسبقه الخافض لدلالة التوكيد، كما تدخل (من) الزائدة على المبتدأ، وأما تحويل جملة (لات) إلى شبه جملة من أجل إلغاء (لات) فهو خلل في نظام الجملة القائم على عنصرين أساسين، ويصعب أن نفهم الآية (فنادوا ولات حين مناص) إلا إذا قدرنا عنصرا محذوفا في جملة (لات)؛ وأرى أن يلحق الحرفان بالمبتدأ والخبر، مع الإقرار بتأثيرهما على رفع المبتدأ ونصب الخبر، كما يؤثر الخافض فيهما. (الحمزاوي أعلاء اسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج و التطبيق/٣١)

٤- في باب الاشتغال يعتقد بأن النحاة خلقوا أبنية متعددة له بينما أن هذا الباب له استعمال واحد وجاء ذلك في القرآن: والأنعامَ خلقها – النحل/٥" وذلك إما يجي في المبتدأ أو الخبر وحينئذ الاسم المرفوع مبتدأ والجملة الفعلية خبره أو أنه مفول به حُذف فعلُه. يعني أنه قدر فعلا هنا وهذا هو الاستدلال الذي أوقع شوقي ضيف في التناقض لأنه يلجأ حينئذ بالتأويل والتقدير والحال أنه خالفهما مخالفة ودعا الى الغائهما. وخاصة أنه كان قد قال أن "زيدا" في " زيدا ضربت" مفعول به لفعل محذوف.(ضيف،١٨٩٠/٢٣٨)

هذا وأنه يجعل بابي التحذير والاغراء في القسم الخاص بالذكر والحذف ومرة أخرى جعل نفسه في موضع الانتقاد لأن هذا يتعارض ورأيه عن ضرورة منع التأويل والتقدير، لأنه قدر هنا فعلا محذوفا عمل في الاسم المنصوب. (المصدر نفسه/٦١)

٥- لايمكن أن نتفق مع شوقي ضيف في نقل أبواب الإضافة والتوابع الى تقسيمات الاسم لأن الاضافة والتوابع من الموضوعات النحوية وبعد من تراكيب اللغة العربية، فكيف يتيح لنا أن نجعل هذه الأبواب في قسم خاص للصرف الذي يخص أبنية الكلمات؟ هذا ما يؤدى الى خلل في الدراسات الصرفية والنحوية.

٦- طريقة شوقي ضيف تجاهلت العلاقة بين النحو واللغة

إن المتتبع لأراء شوقي ضيف وطريقة معالجته لمختلف القضايا النحوية، سيلاحظ نوعا من الضبابية في العلاقة بين النحو واللغة؛ فشوقي في دراسته لبعض الظاهر اللغوية يعامل النحو كأنه ليس مستنبطا من اللغة وإنما هي من صنع النحاة، لذلك بنجده يكثير من الحذف والنقل والزيادة في مختلف الأبواب النحوية التي وضعا النحاة منذ القديم؛ ومن ذلك ما حذف في باب التعجب وإدراج أمثلته في باب التمييز وكأننا بشوقي ضيف لا يرى التعجب إلا مشفوعا بالتمييز، فهل يظن شوقي ضيف أن الشواهد التي ذكرها النحاة في صيغ التعجب غير المقترنة بالتمييز إنما هي من صنع النحاة؟! ومن ذلك ايضا دعوته الى الاعتداد بحرف واحد في نحو " لا حول ولا قوة إلا بالله " التي يذكرها النحاة لأنها لا تجري على الألسنة، ونسي ما جاء في القرآن الكريم من قول الله تعالى" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ" والقراءة المشهورة هي قراءة الرفع كما قري بالبناء على الفتحلا فهل تعد هذه القراءة المشهورة هي مما لم يجرى في الألسنة؟ وبالتالي ستكون القاعدة النحوية التي تقول بالرفع في مثل هذه الشواهد، من صنع النحاة وفلسفتهم! إن القول بذلك فيه نظر كبير، ومن هنا رأينا من الضرورة بمكان توضيح العلاقة الجامعة بين النحو واللغة حتى لا تختلط علينا الأمور عند تناولنا لمسألة النحو العربي. (حميش خليل،2014/111)

آراء ابراهيم مصطفى، دراستها ونقدها:

من الكتب الهامة التي ظهرت في العصر الجديد عن تجديد النحو أو إحيائه – كما يقول مؤلفه- هي احياء النحو لإبراهيم مصطفى. والمحور الرئيسي للكتاب يدور عن هذا أن علامات الاعراب في تشكيل الجملة وربط الكلمات بعضها ببعض تدل على المعاني وأن الحركات الإعرابية لاتتأثر بالعوامل اللفظية بل عاملها هو المتكلم. (ابراهيم مصطفى،1426هـ/٤٩)

ظهر هذا الكتاب فى عام ١٩٣٧، بعد موجة انتقادات ظهرت فى العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء فى درسهم النحو، ويعدّ "أول كتاب ظهر فى العالم العربىّ فى العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية. وقد قدم له الدكتور طه حسين،ونوّه فى مقدمته

مبالغاً بشأن الكتاب وأثره (ايوب،1957 ، ج1 ، مقدمه). ومن المعجبين بهذا الكتاب هو طه حسين الذي قدم له مقدمة ومن المنتقدين به الشيخ محمد جواد الجزائري من علماء نحو في العراق الذي طعن في الكتاب كل الطعن ورد على جميع بنوده.

١- العامل:

تعد نظرية العامل من أسس النحو العربيّ التقليدى ويعد عاملا في علامات الإعراب والدرس النحوي يحتاج اليه من البداية الى النهاية،(شوشترى،1387/20) فقد دعا المؤلّف إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها، وكذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة على حد قوله.. (العزاوى، 955 م، 132 و مصطفى، 1423 هـ، 30 – 29.)

نقد ودراسة:

ابراهيم مصطفى فى كلامه هذا متأثر بابن جنى:" العمل من الرّفع و النصب و الجرّ و الجزم انّما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيرُه". (ابن جنى/ 1،109–110) وكذلك من ابن مضاء القرطبي وهذا ما قاله سيبويه (الكتاب،١٩٧٥/٩٣/١) والزجاجي (الايضاح، 973/43) والرضي الاسترآبادي (شرح الكافية،٧٢/١، ١٩٧٣).

والواقع أن هذا التصور " غير دقيق؛ لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالمتكلم الفرد لا يحدد الحالة الإعرابية لكلمة ما، ولا العلامة الدالة على تلك الحالة على أساس من اختياره الحر أو الشخصى،وإنما تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعى للغة التى يتحدث بها، ونطقه للعلامة الإعرابية فى تركيب ما لا يعنى أنه موجدها من الناحية اللغوية وإن كان ذلك صحيحا من حيث الاعتبار العقلى.(مبروك سعيد، 103 /1985)

إن ابن مضاء من السابقين الذين دعوا الى إلغاء العوامل النحوية ولكن لم يستطيع أن يتجاهله وأقر به في النهاية، حيث يقول: فإن قيل: إن ما قالوه من ذالك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب...قيل: " لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب. ..لسمحوا في ذلك (القرطبي،٧٠ و ١٩٧٩/٧١)

٢- اختصار أبواب النحو ضمن وجوب التوحيد بين المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل:

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الضمّة تدل على الإسناد و بناء على رأيه هذا رأى وجوب التوحيد بين (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل)؛ لأنّ حكمها جميعا الرفع، ولأنّنا " إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا. (مبروك سعيد،،١٠٣ و ١٩٨٥/١٠٤)

وهذا التوحيد، فى رأيه، سوف يغنى عن فلسفة العامل والخلاف فيه وعن تعدد الأبواب وتكثير الأقسام ويجعل الحكم النحوى أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربيّة (مصطفى،٦٠/١٤٢٣)

نقد ودراسة:

إن الفرق بين هذه الأبواب الثلاثة لا يمكن إنكاره. (الصعيدى،1947 /٧٣) وعلق عليه عبد الوارث مبروك سعيد بقوله: ·فرق فى المعنى وفرق فى بعض الأحكام يبرر معالجة كل تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة، وساق مثالا على ذلك وهو أننا إذا تدبرنا الجملتين (المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول) نجد أنه من الممكن أن نقول: حكم على القاتل بالإعدام دون أدنى حاجة إلى تقدم ذكر من أصدر الحكم أو حتى مجرد التفكير فيه؛ لأنّه أُسقط عمدا، أما فى الجملة المبنية للمعلوم فنجد أن ذكر الفاعل ضرورة ما لم يتقدم له ذكر فى الكلام، ومن ثم تكون جملة (حَكم على المجرم بالإعدام) هكذا ابتداء مرفوضة نحويا، كذلك فإن الفعل فى الجملة الأولى لم يتأثر من حيث النوع، وليس الأمر كذلك فى المبنية للمعلوم.. وهو يرى أن الفاعل شيءٌ ونائبُهُ شيءٌ آخرُ، فالفاعل هو الّذى قام بالفعل أو اتَّصف به أمّا نائبه فقد وقع عليه الفعل؛ إذ إنَّه مفعولٌ به فى الأصل، وحَسَنًا فعل النحاة القدماء حين سمَّوا الفعلَ المَبنىَّ للمعلوم (المَبنىّ للفاعل)، والفعل المَبنىّ للمجهول (المَبنىّ للمفعول)؛ لِيُبَيِّنُوا الفرق الدلالىَّ بين هذَين النوعَين إلاّ أنَّهم سمُّوا المفعول به (نائب

فاعل)؛ لأنّه قام مَقام الفاعل فى بعض الأحكام، وأخذَ علامةَ إعرابِه، أمّا دعوة الأستاذ إلىٰ جمعِهما فى بابٍ واحدٍ فلأنّه نظر إليهما على أنَّ كليهما مُسنَدٌ إليه؛ لتقليل المصطلحات النحويَّة والتسهيل على المُتعلِّمين غاضّا النظرعن الفرق الدلالىِّ بينهما؛ إذ إنَّ الأوَّلَ فاعلٌ والآخَرَ مفعولٌ به. (مبروك سعيد، ١٠٣ و١٠٤/1985)

يقول ابراهيم مصطفى أن المبتدا والفاعل شيء واحد وأن حكم المطابقة بينهما واحد والمطابقة بين المسند والمسند اليه لا تجي تبعا لأن المسند اسم أو فعل ولا أن المسند اليه مبتدأ أو فاعل بل تجيء تبعا لتقديم المسند اليه أوتأخره. وهو يريد بذلك أن ينقض ما قرره النحاة من أن الفعل يوحد والفاعل جمع أو مثنى..أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة (مصطفى،٥٦ و1423/٥٧)

نقد و دراسة:

أبواب النحو حول سبعين باباً، أراد المؤلف أن يختصرها، فلم يستطع أكثر من أن يضم ثلاثة أبواب هي المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت عنوان واحد هو المسند إليه. وان يستغني عن بعض التوابع وان يدمج الباقي بعضه في بعض، وحتى في هذه الأبواب القليلة لا يستطيع ضمها ولا اختصارها.

أولاً: لأن المبتدأ له معنى ليس للفاعل في كثير من التراكيب، فنحو: هذا محمد، وعلي أخوك، لا نجد المبتدأ في الجملة يتصل أي اتصال بمعنى الفاعل أو نائبه.

ثانياً: لأن المبتدأ له أحكام يختص بها دون الفاعل، من حيث وجوب أن يكون معرفة إلا إذا سوغ الابتداء بالنكرة مسوغ، وليس كذلك الفاعل؛ ومن حيث علاقته بالخبر، الذي يجب أن يتأخر عنه احياناً، وأن يتقدم عليه أحياناً، والذي يقع حينا مفرداً، وحيناً جملة، أو شبهها، وليس للفاعل حظ من ذلك، ولا أريد أن أدخل في تفصيل هذا المجمل، فيتعب القارئ، أو يمل.

ثالثاً: لأن نائب الفاعل له أحكام ليست للفاعل، ألا تراه يقع جارا ومجروراً، والفاعل لا يكون كذلك؟ وإذا كان ظرفاً أو مصدراً وجب أن يكون مختصاً، ولا يشترط ذلك في الفاعل، إلى غير ما ذكرت من الأحكام؛ هذا إلى أن باب نائب الفاعل، يقصد فيه إلى غرض آخر، هو بيان صورة الفعل عندما يسند إليه

فأنت من هذا لا ترى أن ضمّ هذه الأبواب تحت عنوان المسند إليه يؤدي في النهاية إلى بيان أنواعه: من مبتدأ، وفاعل، ونائب فاعل، وإلى ذكر أحكام كل نوع على حدة؛ لا مفر من ذلك ولا مهرب. أما في علم المعاني حيث تتفق كلها في الأحكام التي يتناولها هذا العلم من تقديم وتأخير وذكر وحذف وإثبات ونفي و.. فقد وضعت كلها تحت عنوان واحد هو (باب المسند إليه).

والظاهر أن هذا الحكم الذى ذهب إليه تنقضه الكثير من الأدلة منها مثلا أننا نقول: (أنت الأخ، أنتم الأخوة)، فيكون التطابق فى العدد واجبا بين ركنى الجملة، فإذا قلنا: (حضر الأخ، حضر الأخوة)، وجب إفراد الفعل، وإن كان الفاعل غير مفرد، فإذا قدّمنا المسند فى النوع الأول لم يستلزم ذلك أى تغيير، فنقول:ـ (الأخ أنت، الأخوة أنتم)، أما فى النوع الثانى فلا بدّ من حدوث التغيير (الأخ حضر، الإخوة حضروا)، وهذا ينقض ما ذهب إليه الأستاذ من أن حكم المطابقة واحد فى البابين.

ونقول: أرضعت أو ترضع النساء أولادهن ولكننا لا نقول: أرضعن أو يرضعن النساء أولادهن على حين نقول أننا: ألنسوة أرضعن أو يرضعن أولادهن ولا يقبح أرضعت أو ترضعت. (مبروك سعيد،١٠٤/١٩٨٥)

٣- ضم المنادى المفرد

ذُكر سابقا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان يرى أن الضمّة علم الإسناد وأنها تكون فى المسند إليه، وقد واجه الأستاذ ضمّ المنادى المفرد، وهو ليس بمسند إليه، فحاول الأستاذ تأويله، فرأى فى سبب ضمه أن المنادى المعيّن أو المعرّف يُمنع التنوين، فإذا بقى للاسم بعد حذف التنوين حكمه، وهو النصب، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ لأنّها تُقلب فى باب النداء ألفا، وقد تُحذف وتبقى الحركة لقصيرة مشيرة إليها، ففروا فى هذا الباب من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم. (مصطفى، 1423 /٦٢)

نقد و دراسة:

وهذا التخريج واهى الأساس؛ لأنّ الوجه الذى بنى عليه هو أضعف الأوجه الواردة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ومن الممكن أن يُضاف الاسم المنادى إلى ياء المتكلم على الأوجه الأربعة الأخرى، وحينئذ لا تبقى أية شبهة بالاسم المنادى المحذوف منه التنوين الباقى فيه النصب، فضلا عن أن ليس من المألوف فى الاستعمال إضافة الأعلام إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها.

٤-نصب اسم "إنَّ"

لمّا كانت الضمّة علم الإسناد، ودالة على أن الاسم مسند إليه ومتحدّث عنه فى رأى الأستاذ لذا فإن من حق اسم (إن) الرفع؛ لأنّه متحدث عنه، ولكنه ورد منصوبا، وكان النصب هو الغالب (المصدر نفسه/٦٧) وقد حاول المؤلّف أن يفسر هذا التناقض، فذهب إلى أن (إن) أكثر ما تستعمل " متصلة بالضمير ،وإننا نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب...وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصِب أيضا... وهذا موضع دقيق فى العربيّة، ولكنه صحيح مطرد عند الاختيار، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم" (شوشترى،١٠/١٣٨٨). فانطلاقا من هنا أن ابراهيم مصطفى يرى الاساس في اسم أن على التوهم.

.(ابراهيم مصطفى، 1423 هـ/٦٨-٧٠) ولم يتردد المؤلّف فى رمى النحاة بأنهم قد أخطؤوا فهم هذا الباب وتدوينه، كما يستدل لرأيه بأن اسم (إن) قد ورد مرفوعا فى الشعر وفى القرآن الكريم وفى الحديث، وعُطِف عليه بالرفع (المصدر نفسه 65 و64) مانند "إنَّ هذان لساحران: طه؛63 " و "إنَّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصائبون والنصارى". (المائدة:69).

علينا أن لا ننسى أن هذه قراءة من الآية والأصل والقراءة المشهور هي: "إن هذان لساحران"}

نقد و دراسة:

وواضح أن ما مثّل به الأستاذ قليل جدا يُعد على " أصابع اليد الواحدة، وفى كل منها وجه آخر قوى بالنصب، وورود هذه الأمثلة النادرة لا يردّ مئات الآيات والشواهد الأخرى التى ورد فيها اسم (إن) وتوابعه منصوبا".

ومما يُتعجّب منه أن المؤلّف رمى النحاة، حين حاولوا تخريج تلك الأمثلة النادرة، بأنهم "يتأولون أعسف تأويل؛ ليمضى حكمهم فى أن اسم (إن) لا يكون إلا منصوبا"، ولا يرى مثل هذا التعسف فى محاولته هو أن يخرج على التوهم تلك الكثرة الهائلة من النصوص التى ورد فيها اسم (إن) منصوبا؛ ليسلم له الأصل الذى قرره، ولولا مسألة (الضمّة علم الإسناد) لما جاء كل هذا التعسف والتأويل البعيدين عن المنهج اللغوى السليم اذ قبلوا الواقع اللغوي ولم يتأولوه كما فعل. (مبروك سعيد، ١٠٥/١٩٨٥)

٥- الفتحة ليست علامة اعرابية:

يرى الأستاذ المؤلّف " أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يحبون أن يُشكل بها آخر كل كلمة فى الوصل ودرج الكلام، فهى فى العربيّة نظير السكون فى لغتنا العامية" (مصطفى ابراهيم،٣٦/١٤٢٣)

نقد و دراسة:

وهذا الرأى غريب، ويدفعنا إلى عدم قبوله أنه يتعارض مع الفكرة الأساسية التى أقام عليها كتابه، وهى أن علامات الإعراب دوال على معان فى تأليف الجملة (المصدر نفسه/٣٧). وكون الفتحة خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة، والمؤلّف أجهد نفسه؛ ليثبت أن الفتحة أخف من السكون، ولو كان ما ذهب إليه صحيحا لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التى تنتهى بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة، فوقفوا بها استمتاعا بما يحبون(سعيد مبروك، ١٠١/١٩٨٥)

لأنه لم يجعل الفتحة علامة إعراب، جعل نصب جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم محمولا على الجر وتابعاً له؛ لأن العرب يعنون بالدلالة على الجر ويغفلون النصب، وتلك علّة تنهدم من أساسها، فلو أن العرب كانوا يغفلون النصب حقاً لما جعلوا له علامة تميزه في المفرد، ولحملوا النصب على الجر في المفردات أيضاً، وذلك ظاهر البطلان؛ على أن المؤلف وقف أمام المثنى ولم

يستطع شيئاً، فقال: ولكن باب التثنية في العربية غريب، وأرجو أن يدلني الأستاذ المؤلف على موطن غرابته ومواضعها، فإنني لا أعرف فيه وجه غرابة إلا أنه استعصى على أن يسير مع فكرة المؤلف، وما كان أغناه عن هذه الفروض التي ليس لها اطراد.

٦- التنوين فى الأعلام:

ذكر النحاة أن من علامات الأسماء التنوين، والعَلَم من الأسماء لذا يلحقه التنوين نحو:

"حَضَرَ مُحَمَّدٌ وصافَحْتُ محمّداً اًو مررتُ بمُحَمدٍ". (الغلاييني،1391/11) أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فيرى أن " الأصل فى العلم ألا ينون، ولك فى كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه "، وراح يبذل الجهد لدعم دعواه، ويدعى لها الصدق والاطراد (مصطفى ابراهيم، ١٤٢٣/٥٦-٦٧)

نقد و دراسة:

والواقع اللغوى يرفض هذه الدعوى، وكذلك تنقضها المئات من الشواهد القرآنية وغيرها نحو قوله تعالى: "محمّدٌ رسولُ الله؛ فتح/ 29ولَقَدْ نَصَرَكمُ اللهُ ببدرٍ؛ عمران/ 123و يَوْمَ حنينٍ إذ إعْجَبَتْكم كثرتُكم": توبه/ ٢٥) كل هذه أعلام "يمتنع فيها مثقال ذرة من التنكير لزمها التنوين لزوما امتنع عدمه، ودعوى أن لك ألا تنونها وضعٌ ليس لأحد فيها حق على خلاف استعمال أهلها، وقد أجمعت الأمة والأئمة على لزوم التنوين (سعيد مبروك، 1985/ ١٠٩) واللفظ المعرف فى اللغة العربيّة غير المنكر؛ لذلك توصف المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة، ولا يصح العكس، ولو كان التنوين علم التنكير لجاز وصف الأعلام المنونة بالنكرات، وهذا غير وارد. (الصعيدى،1947 /٧٥) و مما لا خلاف فيه أن جميع الأعلام المنونة لا يُحرم أى منها من التنوين ولو عُيِّن تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم خلافا لما ذهب إليه الأستاذ.

٧-التوابع:

وإذا أردنا أن نناقش الأستاذ في ما رآه في التوابع فنحن معه في كون المعطوف بعطف النسق شريكا للأول في المعنى، فإذا قلنا: (حضر محمد وعلي)، فعلي شريك لمحمد في الحضور، ولكن حدَّ النحاة للتوابع واضح، فالتابع عندهم هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقا، بغض النظر عن المعنى، والأستاذ كان تركيزه على المعنى فقط.

ونحن معه أيضا في كون النعت أدخل التوابع في التبعية؛ لأنّه يوافق ما قبله في أمور كثيرة فضلا عن الإعراب، أما تخريجه نصب خبر (كان) على أن الخبر هو مجموع (كان) والخبر، فليس ثمة ما هو أعجب منه، " وماذا عن الخبر بعد (إن) ؟، وعنه حين يكون جملة، والجمل بعد المعارف أحوال ؟، وماذا عن تخلف التطابق بين المبتدأ والخبر في التعريف، ما قرره، وكذلك النحاة من قبله، من وجوب تطابق التابع والمتبوع في التعريف والتنكير، ثم إن النظام اللغوي للعربية وللغات الأخرى لا يقبل مثل هذا الخلط بين فكرة (الإتباع) التي تعني أن التابع ليس ركنا في الإسناد، وفكرة (الخبرية) التي تعني أنه عمدة، وإذا اعتبرنا الخبر تابعا، فهل يعني ذلك أن الجملة تصبح خالية من خبر ؟! "

قال الأستاذ: (إن باب العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يعد من التوابع، ولا أن يفرد باب لدرسه) فهل قال أحد إن للعطف إعراباً خاصاً، غير إعراب متبوعه؟ ولكن هل اتحادهما في الإعراب يمنع من أن يفرد للعطف باب لدرسه؟ يكفي أن ترجع إلى كتب النحو لترى أن ما ذكر في باب العطف جدير بأن يكون له باب يخصّه؛ فهناك حروف العطف المختلفة. ولكل منها معنى خاص بها، تكفل ببيانه علم النحو، وباختلاف معاني هذه الكلمات تختلف علاقتها بما قبلها وبما بعدها، وكذلك لكل حرف منها شرط لوجوده في الجملة حتى يكون استعماله صحيحاً (وهذا كله عكس ما توهم المؤلف من أن كتب النحو لم تدرس هذه الأدوات إلا من ناحية بيان أثرها في الأعراب) ثم هناك غير ذلك عطف على ظاهر، وعطف على ضمير مرفوع أو منصوب، أو مجرور، ولكل ذلك حدود وشروط، لا تكون الجملة صحيحة إلا بمراعاتها فأين تذكر هذه الحدود وتلك الشروط إلا في باب خاص بها؟ ومن الغريب أن المؤلف يدعو في أول كتابه إلى دراسة علاقة الكلمة بالكلمة، والجملة بالجملة، وأحسب أن باب العطف الذي يريد حذفه – تتجلى به هذه العلاقة تمام الجلاء، وفضلا عن هذا كيف يفهم طلاب اللغة العربية: الصغار والكبار، هذه الحروف وكيف يعربونها ويعربون ما

بعدها؟ أنقول لهم: إن هذه الحروف حروف تشريك، وأن ما بعدها شريك ما قبلها، كما يفهم من حديث المؤلف، هذه الحروف منها ما يفيد التشريك في اللفظ والمعنى ومنها ما يفيد التشريك في اللفظ دون المعنى، كما هو مفصل في كتب النحو، على أنه (إذا كان هذا كل ما يريده) ليس هناك كبير غناء في وضع لفظ مكان لفظ. ولا سيما إن كان اللفظان مترادفين، فظهر لك من هذا وجوب أن يكون للعطف باب خاص بأحكامه.

ثانياً: جعل المؤلف البدل والتوكيد باباً واحداً، وذلك إن دل فإنما يدل على أن صاحب الكتاب يريد أن يتناسى الفوارق المعنوية بين البابين، والتي يوضحها ويبينها الاستعمال؛ فبينما نرى في باب البدل أن المقصود بالحكم هو البدل، نرى في باب التوكيد عكس ذلك إذ أن المؤكد هو المعنى بالحديث المقصود منه وإنما جيء بالتوكيد ليثبته وليقوى معناه، ولأضرب مثلاً يبين ما أردت:

تقول قرأت الكتاب بعضه، فالمقصود من الجملة هو البدل (بعضه) لأنك لم تقرأ الكتاب كله؛ وتقول: قابلت الوزير نفسه، والمقصود من الجملة هو الوزير ولم تأت كلمة (نفسه) إلا لتؤكد أنك قابلته، ولم تقابل (سكرتيره) مثلاً، وأحسب هذا فرقاً معنوياً واضحاً يكفي لأن يجعل لكل منهما باباً خاصاً به، هذا إلى أن للتوكيد ألفاظاً لا يتعداها، ولا يكون بغيرها، أما البدل فمتحلل من هذه القيود وغير خاضع لها.

النتيجة:

بعد دراسة آراء شوقي ضيف وابراهيم مصطفى في "تجديد النحو" و"إحياء النحو" وصلنا الى ما يلي:

- إننا نجد في كتاب شوقي ضيف أن المصطلاحات المستخدمة فيه نفس المصطلحات التقليدية والتقسيمات التي وضعها كانت حدودها هي نفسها التي نراها عند مدرستي الكوفة والبصرة وأنه أحدث تغييرات وذلك من خلال إدخال الأبواب بعضها في بعض و في هذا أنه رجح آراء مدرسة الكوفة على البصره، مثلما فعل في باب كان وأخواتها.
- إن شوقي ضيف قد خرج أحيانا من طريقته النحويه التي كان يدعو اليها، وبيان ذلك في أنه دعا الى إلغاء الاعراب التقديري والتأويل والقياس ومن جهة أخرى يلزم بالتقدير والتأويل ومن هذا ما قال في اعراب جملة المضارع بعد كاد وعسي ومفعول به.
- وأنه تعثر في قضية العامل حيث ألح على إلغائه الحاحا ولكن في بحثه عن "الاشتغال" يرى أن الاسم المنصوب في هذا الباب قد نُصب بعامل مقدر! وهذا يعني تشعبا واضطرابا في المنهج والتطبيق.
- أنه لم يميز بين النحو العلمي (النظري) والنحو التعليمي.
- معالجة شوقي ضيف للنحو معالجة تفصل بين النحو واللغة
- شوقي ضيف تأثير بابراهيم مصطفى في بعض آرائه.
- قد اختار شوقي الضيف منهجية الاختصار وأنه حذف الكثير من القضايا دون أن يأتي باستدلال علمي مقنع وهناك شواهد قرآنية تعارض ومنهج شوقي الضيف فيما ادعى في باب التنازع واعراب لا النافية للجنس التي يرى فيهما وجها اعرابيا واحدا وتجاهل الوجوه الأخرى رغم أنها موجودة في القرآن الكريم.
- أهم ما يمكن أن يقال في نقد منهج شوقي ضيف وابراهيم مصطفى أن هذا المنهج لم يكن مبنيا على أساس لغوي مكين من علم اللغة الحديث ماشابهه وأنهما نقدا التراث بالتراث ولا بشيء آخر.
- ابراهيم مصطفى قد تأثر من ابن جني وابن مضاء القرطبي، وهذا واضح في حديثه عن الحركات الإعرابية ونظرية العامل.
- إن ما وقع فيه إبراهيم مصطفى من عجل في إصدار الأحكام والانسياق وراءها كان ناتجا عن الرجوع إلى نصوص مبتورة، فهو قد أخذ عن الرضي قوله:" والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية ".و بقية النص يجلي غموض الفهم " وإن كان علامة لا علة، ولهذا جعلوها عاملا ".فكلمة النحاة التي وردت في النص ليست على سبيل الإطلاق، و إنما بعض النحاة الذين تأثروا بالفلسفة و علم الكلام.ثم إنه وقف موقف الرافض من المسائل النحوية التي وقع فيها خلاف النحاة، وبذلك يمكن وصف منهجه النقدي على أنه منهج مبني على الافتراضات. و محصول القول إن إبراهيم لم يكن مجددا بل كان محييا لنحو قديم ولآراء مسبوق

إليها نحو: الإعراب والعامل؛ فقد وقف قطرب عند الحركات الإعرابية، كما وقف ابن مضاء عند نظرية العامل ودعا إلى إلغائها فمحاولة التجديد " إنما تكون بالرأي الجديد و لا يمكن أن تكون بالرأي القديم لأنه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه ومن ثم فإن مساره النقدي اتسم باختلاف في المنهج والتطبيق وحسبنا أن نعد مثل هذا العمل اجتهادا رياديا يستحق التشجيع والتنويه.ومع كونه مجرد محاولة جريئة أخفقت في تحقيق الأهداف التي رسمها صاحبها في البدء، فإنها لا تخلو من آراء سديدة و ملاحظات غاية في الأهمية.

- ابراهيم مصطفى في منهجه كان أعظم جراءة وجسارة من شوقي ضيف وأنه تجرأ في نقد القضايا النحوية وطريقة النحاة القدماء.
- إن محاولة ابراهيم مصطفى في إلغاء نظرية العامل وربط الرفع بالاسناد والجر بالاضافة ودعم دلالة الفتحة على شيء، ليس حلا مناسبا للتعويض عن نظرية العامل.
- ابراهيم مصطفى لم يستطع أن يختصر أبواب النحو اختصار دقيقا بل في هذا الاختصار كثير من التناقضات.
- ابراهيم مصطفى استطاع أن يؤثر في الآخرين حيث نرى أن هناك محاولات كثيرة لتجديد النحو وتسهيله وهذا من مزايا كتابه.
- مع كل ما سلف من رؤى فإني أرى أن هذا التصنيف الجديد للنحو لم تُؤتَ ثماره حتى الآن، فمازال النحو يدرس في المدارس والجامعات وفقا لمنهج النحويين القدماء وبخاصة البصريون، وبالتالي فهو لم يسهم في النطق السليم للعربية وفهمها فهما جيدا كما رجا منه صاحبه، ولا أبالغ إذا قلت بأن هذا الكتاب بمنهجه الجديد في النحو لا يعرفه إلا المتخصصون في الدراسات اللغوية العربية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى القائمين على نظام التعليم في العالم العربي؛ فأعتقد أنهم غير مؤمنين ولا قانعين بأن المنهج الجديد الذي قدمه شوقي ضيف يصلح بديلا لمنهج النحاة القدماء رغم تيسيره المحدود؛ لخروجه عليهم في كثير من الأمر.
- ما نقترح في هذا المقال هو أن الحل في تسهيل النحو وتجديده يبدو في تقديم دراسات تدرس القضايا النحوية وخلافاتها من حيث إفادتها أو عدم إفادتها ودورها في الواقع اللغوي مثلما قام به الأستاذ الدكتور فاضل السامرائي في كتابه "أثر الخلافات النحوية" ولا يجوز حذف القضايا النحوية بذريعة أنها معقدة أو صعبة بل الحل يجب أن يكون حلا جذريا علميا مقنعا ذا فائدة.

قائمة المصادر:

١- القرآن كريم.

٢- ابن انبارى ابو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ النحويين البصريين والكوفيين، دار الإحياء التراث العربى.

٣- ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمّد على النجار، بيروت، دار الهدى، الطبعة الثانية، 1952م

٤- ابن خلدون المقدمة، ط لبنان 1421هـ2001م دار الفكر للطباعة والنشر.

٥- ابن عقيل شرحه على الفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمّد محى الدين عبد الحميد، تهران،بعثت، الطبعة الأولى، 1386هـ. ش،1427هـ ق.

٦- ابن عقيل شرحه على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمّد محى الدين عبد الحميد،مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

٧- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط 2القاهرة، دارالمعارف.

٨- ابن مضاء القرطبى،الرد على النحاة،تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا،بيروت،لبنان، دار الاعتصام،الطبعة الأولى،1979م.

٩- ايوب عبد الرّحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1957م.

١٠- الجوارى احمد عبدالستار، نحو التسيير، بغداد، المجمع العلمي العراقيّ، 1984م.

١١- الحمزاوي أعلاء اسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج و التطبيق.

١٢- الحمزاوى علاء اسماعيل، موقف شوقى ضيف من الدرس النحوي دراسة فى المنهج والتطبيق.

١٣- حميش خليل، جهود شوقي الضيف التجديدية في النحو العربي، جامعة مولود معمري، 1435هـ2014/م

١٤- الرضى الاستراباذى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، الطبعة الأولى،1978م.
١٥- الزجاجي ابوالقاسم، الايضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، الطبعة الثالثة،1973م.
١٦- سعيد عودة سليمان، البلاغة العربية، دار النهضة الثقافية.
١٧- سيبويه، الكتاب، شرح ابوسعيد سيرافى، تحقيق دكتر رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامه للكتاب، الطبعة الأولى، سنة 1986 م.
١٨- الشوشترى محمّد ابراهيم خليفه، الجوار في الدّرس النحوي حقيقتهُ و دوره الوظيفي، قم، نشر صبح صادق، الطبعة الأولى،1388.
١٩- شوشتري محمّد ابراهيم خليفه، السماع و القياس من جهة وظيفيّة،رسالة الدكتوراه، جامعة طهران، 1383 الهجري- الشمسي
٢٠- الشوشتري محمّد ابراهيم خليفه، نظرية العامل والمعمول، حقيقتها و دورها الوظيفي في الدرس النّحوي، مجلة علمية محكمة،جامعة طهران،كلية الآداب والعلوم الانسانية،1387
٢١- شيخ بهائى،الفوائد الصمدية،حواشى:سيدعليخان كبير ومدرس فغانى، تصحيح على افراسيابى،قم، انتشارات نهاوندى، چاپ سيزدهم،1391.
٢٢- صاري محمد، تيسر النحو موضة أم ضرورة، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،2001
٢٣- الصعيدي عبد المتعال، النحو الجديد، القاهره، دار الفكر العربى،1947 م.
٢٤- الصعيدي عبد المتعال، النحو الجديد، القاهره، دار الفكر العربى،1947 م.
٢٥- ضيف شوقي، تجديد النحو، ط 4القاهرة، الطبعة السادسة،دار المعارف،١٨٩٠م.
٢٦- ضيف شوقي، تيسيرات لغوية، مصر، دارالمعارف،1990م
٢٧- ضيف شوقى، تحقيق الرد على النحاة لابن مضاء،مصر، دارالمعارف،1981 م
٢٨- العزّاوي نعمة رحيم، في حركة تجديد النحو و تيسييره في العصر الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية،1995
٢٩- الغالبي عصام كاظم، إحياء النّحو للأستاذ ابراهيم مصطفى، تحليل و نقد،2011
٣٠- غلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، طهران، مطبعة الشريعت، موسسة الصادق،1391.
٣١- مبروك سعيد عبد الوارث، في اصلاح النحو العربي، الكويت، دار العلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٣٢- المخزومى مهدى، مدرسة الكوفه و منهجى في النحو العربى نقد و توجيهه، بيروت، دار الرّائد العربى، الطبعة الثانية، 1986م.
٣٣- المخزومى مهدى، مدرسة الكوفه ومنهجها في دراسة اللغة و النّحو، بيروت، دار الرّائد العربي.
٣٤- مصطفى ابراهيم، إحياء النّحو، الآفاق العربيه، 1423 هـ.